الموجان في قطوطى وأخواتها ـ دراسة صرفية تحليلية

د. حسن السنوسي محمد الشريف ـ كلية الآداب.
د. حسين الهادي محمد الشريف ـ كلية التربية
الجامعة الأسمرية الإسلامية
h.ashareef@asmarya.edu.ly

Mugan in Qatuti and its sisters
A morphological and analytical study

Abstract

This study highlights the significance of Arabic morphology (ṣarf) as an essential discipline for comprehending the Arabic language. Morphology functions as a linguistic scale that reveals the roots of words and their affixes. Without it, the understanding of various derivational processes remains incomplete.

The research examines several examples of words with multiple morphological patterns, providing insight into the reasons behind scholarly disagreement regarding these forms. This resesrch demonstrates how overlapping linguistic roots can lead to identical meanings despite differences in morphological structures. Additionally, it highlights that the similarity between two roots may result in multiple patterns while preserving a unified meaning.

The study also addresses the challenges that arise from root overlap in dictionary classification, noting that attributing a word to an incorrect root can lead to erroneous morphological interpretations. A key observation is the inconsistency among Arabic lexicons in organizing certain morphological forms, which contributes to discrepancies in identifying accurate patterns.

Moreover, the research clarifies that the existence of multiple morphological weights for a single word does not necessarily indicate root multiplicity. A word may accept more than one morphological pattern while retaining its original root, as illustrated in the coexistence of the fa‘awal and fa‘lal patterns. The research further observes that the diversity of opinions expressed by a single linguist regarding a particular issue may result in interpretive confusion.

Ultimately, the study affirms that the actual usage and attestation of morphological patterns in the Arabic language serve as the primary criteria

for their acceptance. Patterns lacking evidence in usage are often dismissed, which may lead to unjustified deviation from linguistic analogies without substantive proof.
Keywords: qatutaa, alsarafa, alwazani, tadakhulu, 'usuli.

الملخّـــص:

يُبين البحث موضوع الدراســـة أهمية علم الصرف، فهو علم يحتاج إليه؛ وهو ميزان العربية، وبه تعرف الأصول من الزوائد، ولا يتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وبيّن البحث أمثلة لبعض الكلمات التي تعدد وزنها، وسبب اختلاف العلماء فيها، كما أثبت أن لتداخل الأصول أثرا في اتحاد المعنى واختلاف الوزن، ومن أسباب تعدد الوزن تقارب الأصلين والمعنى واحد، كما أن تداخل أصول بعض الكلمات قد يؤدي إلى وضع كثيرٍ منها في غير مواضعها في المعجم، والحكم أحيانا على الكلمة بأنها من أصل ليست منه قد يترتّب عليه أحكام تصريفية مختلفة، ومن المقرّر أن اضطراب المعاجم في وضع بعض الصّيغ في أبواب مختلفة يترتب عليه اضطراب واختلاف في الوزن، وكذلك فإن التداخل في أوزان بعض الكلمات لا يؤدّي إلى تداخل أصولها دائما؛ فقد تحتمل الكلمة غير وزنٍ؛ مع بقائها على أصلٍ واحدٍ؛ كتداخل فَعَوْعَل و فَعَلْعَل، كما أنه قد يكون للعالم أكثر من رأي في المسألة الواحدة، وقد يضطرب الناس في فهم كلامه، وقد يبطل وجود وزن ما؛ لانتفائه في الكلام، ويثبت آخر لوجوده وكثرته فيه، ومما يلزم من بطلان وزن كلمة ما، مخالفة النظير بلا ثبت.

-**الكلمات المفتاحية**: قطوطى، الصرف، الوزن، تداخل، أصول.

المقدمـــــــــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذه صحف في الصرف عنوناها بـ: (الموجان في قطوطى وأخواتها، دراسة صرفية تحليلية) وهي دراسة صرفية بحتة، تلقي الضوء على الخلاف في أوزان بعض الكلمات وأسباب ذلك، وتأتي هذه الدراسة للوقوف على أبرز هذه الكلمات وما نشأ حولها من خلاف، واستلزم البحث عدة مصادر تبيّنه وتخدمه، فاخترنا منها ما ذكرناه وزبرناه ووثّقناه.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما الأدلة التي اعتُمد عليها في تقرير ميزان الكلمات موضوع الدراسة؟

هل لتداخل أصول الكلمات أثر في اتحاد المعنى واختلاف في الوزن؟

هل يؤدي تداخل أصول بعض الكلمات إلى وضع كثيرٍ منها في غير مواضعها في المعجم؟

هل الحكم أحيانا على الكلمة بأنها من أصل ليست منه يترتّب عليه أحكام تصريفية مختلفة؟

هل اضطراب المعاجم في بعض الصّيغ يترتب عليه اضطراب واختلاف في الوزن؟

هل تداخل أوزان بعض الكلمات لا يؤدّي إلى تداخل أصولها دائما؛ فتحتمل الكلمة غير وزنٍ مع بقائها على أصلٍ واحدٍ؟

هل يكون للعالم أكثر من رأي في المسألة الواحدة؟ وهل يضطرب الناس في فهم كلامه؟

هل يبطل وجود وزن ما، انتفاؤه في الكلام، وثبوت آخر لوجوده وكثرته؟

هل مما يلزم من بطلان وزن ما، مخالفة النظير بلا ثبت؟

وغيرها من التساؤلات التي قد تطرأ في ثنايا هذا البحث.

أهداف البحث:

دراسة نماذج من هذه الكلمات على سبيل التمثيل لا الحصر، وعرض أقوال العلماء في تصريفها ووزنها.

أهمية البحث:

ـ معرفة أسباب تعدد الوزن الصرفي للكلمات موضوع الدراسة، وكل ما يتعلق بها.

ـ معرفة الأسس والأدلة المختلفة للنحاة والصرفيين في تقرير أوزان الكلمات موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

لم نقف على أية دراسات سابقة مشابهة، إلا ما جاء مبثوثا منثورا في ثنايا كتب اللغة.

منهج البحث:

اعتمدنا فيه على المنهج التحليلي، وصولا إلى خلاصة كافية بموضوع البحث.

خطة البحث:

تكون البحث من مقدمة، تلاها صلب الدراسة، الذي يهدف في مجمله إلى الإجابة عن التساؤلات السابقة، فخاتمة، ثم الهوامش الختامية.

أما المقدمة فعرّفنا فيها بموضوع البحث، ومشكلته، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة ذات الصلة، ومنهجه، وخطته.

تمهيد:

التصريف أو الصرف أشرف شطري العربية وأغمضهما، والذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلة العلماء، وهو من أهم علومها وأصعبها، والذي يبيّن أهمّيّته احتياج جميع المشتغلين بالعربيّة إليه أيّما حاجة؛ لأنّه ميزان العربيّة، فاللغة يؤخذ جزء كبير منها بالقياس، ولا يعرف القياس إلّا كلّ من درس التصريف.

وكان ينبغي أن يقدّم علم التصريف على غيره من علوم العربيّة، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركّب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلّا أنّه أخّر للطفه ودقّته، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب إلّا وهو قد تدرّب وارتاض للقياس. وغموضه أيضا يأتي مما يتضمّنه من إعلال، وإبدال، وإدغام، ووجوب معرفة الحروف الزوائد، وكثرة أوزان الفعل، وأوزان الاسم، وكثرة الشّذوذ، واختلاف الآراء، وتعدّد المذاهب، وكثرة المصطلحات (1)

وجاءت هذه الدراسة في هذا الميدان؛ بعنوان: الموجان في قطوطى وأخواتها، وليست الغاية من هذه الدراسة أو هذا البحث استقصاء أو إحصاء جميع الكلمات التي جاءت على وزن قطوطى ؛ بل الغاية هو ذكر الخلاف في وزنها، ومثيلاتها، وأسباب ذلك، وما يترتب عليه من نتائج.

ومن مثيلات قطوطى: شجوجى، وذلولى، وحبركى، وعدولى، وشطوطى، وخجوجى، وقلولى، وقنونى، ومرورى، وظرورى، وشـــرورى، وتجوجى، وما أشبهها(2)

ومن المسلّم به أن الألفاظ في اللغة العربية ترتبط ارتباطا وثيقا بأصولها ومعانيها؛ ومن المقطوع به عند علماء اللغة والصرف أن من القواعد المقرّرة، والأصول المحرّرة وجود أصل وجذر لكل كلمة وفروعها، إلا أن الناظر في كتب المعاجم

يلاحظ أن بعض الكلمات قد يتوارد عليها أكثر من أصل؛ ما يحدث معه تداخل الأصول مع بعضها والتباسها أيضا، ما ينجم عنه أيضا تباين في الحكم الصرفي، وتعدد الوزن، وضبط الكلمة وغيره. وهذا كله مرتبط بكتب المعاجم.

وفي هذا البحث محاولة بسيطة للوقوف على فحوى هذا الأمر وبيانه.

يقول صاحب الكتاب:" وأما قطوطى فبيّنة أنها فعوعلٌ، لأنك تقول: قطوانٌ، فتشتق منه ما يُذهب الواو، ويثبتُ ما الألف بدلٌ منه. وكذلك: اذْلوْلى؛ لأنك تقول: اذْلوْليْت، وإنما هي افْعَوْعَلْت. وكذلك شَجَوْجَي وإن لم يُشتق منه؛ لأنه ليس في الكلام فَعوْلَى، وفيه فعوعلٌ، فتحمله على القياس. فهذا ثبتٌ"[3]

وقال:" وتقول في قطوطىً: قطيطٍ وقطيطىٌ؛ لأنَّه بمنزلة غدودنٍ وعثوثلٍ".[4]

وقال:" ويكون على فعوعلٍ في الصفة، نحو: عثوثلٍ، وقطوطى، وغدودنٍ. ولا نعلمه جاء اسما".[5]

وقال:" وأما المروراة فبمنزلة الشجوجاة، وهما بمنزلة صمحمحٍ، ولا تجعلهما على عثوثلٍ؛ لأن مثل صمحمحٍ أكثر. وكذلك قطوطى".[6]

والمراد أن لا تجعل مَرَوْراة على فَعَوْعَلٍ، ولكن احمله على فَعَلْعَلٍ، وأجاز في قوله الأول أن يكون قَطَوْطىً فَعَلْعَلاً.

والمتأمل في قوله الأخير في قطوطى يرى فيه رجوعا عما قاله في الأقوال الثلاثة الأولى[7]

وكما أسلفنا فإن الكلمات المحتملة أكثر من وزن واحد كثيرة، ليس الغاية استقصاؤها أو إحصاؤها، بل التمثيل لبعضها فقط، ومثال ما احتمل أكثر من وزن فجاء على: فَعَوْلَى، وفَعَوْعَل، وفَعَلْعَل: (الخَجَوجَى) وهو الطويل الرجلين، و(الشَّجَوْجَى) وهو المفرط الطول، و(الذَّلَولَى) وهو الحسن الخلق أو السريع، و(القَطَوْطَى) وهو الطويل الرجلين، والقصيرهما، والذي يقارب المشي، والذي لا يقاربه[8]

وقد اختُلف في أوزان هذه الكلمات؛ تبعا لأصولها على ثلاثة أقوال:

القـــول الأول: إن وزنها(فَعَوْلَى)، وهي ذات أصول ثلاثية مضعفة: (خ،ج،ج)، و (ش،ج، ج)، و(ذ، ل، ل)، و(ق، ط، ط).

وممن ذهب إلى هذا القول: ابن القوطيـــة [9] ، والزَّبيدي[10] ، وأبو حيّان[11] ، والفيروز آبادي[12] ، والسّيوطي[13]

القـــول الثاني: قول الجمهور، وتحتمل وزنين:(فَعَوْعَل)، و(فَعَلْعَل)؛ لأن أصولها من المعتلّ الناقص؛ وهي: (خ، ج، ي)، و(ش، ج، و)، و(ق، ط، و)، و(ذ، ل، ي) .

وممن يرى الأول منهما- فَعَوْعَل- سيبويه(14) في أحد قوليه . وهو صريح كلام الرماني، وصحّحه السيرافي(15)، والرضي(16) ، والأعلم(17) ، واختاره أبو علي الفارسي(18) ، وابن السّراج(19) وابن عصفور(20) وابن سيده(21)، والسخاوي(22) ، والخضر اليزدي (23) وغيرهم.

وممن قال بالثاني - فَعَلْعَل- سيبويه(24) في قوله الآخر، ولم يجز غيره المبرد (25) ، واختاره ابن عصفور(26) ، ورد في الممتع قول من يقول إنه فعوعل. واختاره كذلك ابن أبي الربيع(27) ، وابن منظور(28)

وأما القـــول الثالث: فالقول بهما جميعا، وهو اختيار أبو عمرو الجرمي(29) وأجازهما أبو علي الفارسي، إلا أنه يرى أن فعلعل أولى من فعوعل.

وأما ابن السّرّاج(30) فلم يحمل قطوطى على فَعَلْعَل؛ لأنّ باب فَعَوْعَل عنده أولى به؛ لكثرته وقلة باب صَمَحْمَح، و دَمَكْمَك، وحبربر، وتبربر، وحورور، وهي على وزن فَعَلْعَل .

زعم أَنَّ الواو لا يكون أصلًا في بنات الثلاثة فصاعدًا فلذلك قال: قَطَوطى فَعَوْعَلٌ، فالألف إذا لحقت رابعة فهي زائدةٌ وإنْ لم يشتقَّ من الحرف ما يذهب فيه كما وجب في الهمزة إذَا كانت أولًا رابعةً (31)

وأما الوزن الثاني (فَعَلْعَل) فقد ذهب إليه سيبويه (32) في رأيه الآخر في المسألة، واحتجّ بأنه أكثر من باب فَعَوْعَل خلافا لما حكم به ابن السّرّاج، وكان المبرّد على هذا الرّأي، واحتج أيضا بكثرة فَعَلْعَل بالقياس على فَعَوْعَل.

وفصّل ابن عصفور(33) في المسألة تفصيلا دقيقا، فاحتجّ لأصالة الألف الآخرة بأنها لو جعلت زائدة لكان وزنها (فَعَوْلَى) وهو مثال مفقود.

وأما الواو المتوسّطة فلو جعلت أصلية؛ فيستلزم الحال أحد أمرين:

أولهما: أن يجعل الحرفان المضعّفان أصلين.

وثانيهما: أن يجعل أحدهما أصلا، والآخر زائدًا.

ولو جعلا أصلين لما جاز ذلك؛ لأنه يؤدّي إلى أن تكون الواو أصلا في بنات الأربعة؛ وهو مرفوض إلاَّ في نحو: ضَوْضَيْت، و قَوْقَيْتَ من بنات الأربعة.

ولو جعل أحدهما أصلا والآخر زائدا؛ لأدّى ذلك إلى أن يكون الوزن فَعَلْعَلا، وهو بناء موجود في العربية. فثبت بذلك أن الألف بدل من أصل.

وبناء على ذلك فإن أصولها قبل الإبدال: خَجَوْجَو، و شَجَوجَو، و قَطَوطَو، و ذَلَوْلَو، فيحتمل قَطَوطَو وأخواتها الأصلين؛ فإما أن تجعل الواو الأخيرة أصلا، أو تجعلها

تكريرا لأصل.

فإن جعلتها أصلا وجب أن تكون الواو الوسطى زائدة؛ فيكون وزنه فَعَوْعَلا، مثل: عَثَوْثَل وهو: الشيخ الثقيل.

وإن كانت تلك اللام تكريرا لأصل، كما أن الطاء الثانية في قَطَوطَو تكرير للأولى؛ وهي العين، وجب أن تكون الواو الأولى أصلية؛ فيكون وزنها فَعَلْعَلا من باب صَمَحْمَح، و دَمَكْمَك.

ولم يجز شارح الكتاب السّيرافيّ(34)فَعَلْعَلا، والصواب عنده أن تكون فَعَوْعَلا؛ لقولهم فيه: اقْطَوْطَى وهو افْعَوْعَلَ لا غير؛ لأنه ليس في الأفعال افْعَلْعَلَ، ومثله قولهم في ذَلَوْلَى : اذْلَوْلَى .

وخطَّأه ابن عصفور؛ وإن لم ينصّ على ذكره صراحة؛ وجعل رأيه مما لا يلتفت إليه؛ إذ أن ابن عصفور يرى أن قَطَوْطَو ليس باسم "جارٍ على اقْطَوْطَى؛ فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام؛ كما هي في اقْطَوْطَى، بل لا يلزم من كونهم قد اشتقّوا اقْطَوْطَى، من لفظ قَطَوْطى أكثر من أن تكون أصولها واحدة، وذلك موجود فيهما؛ لأن قَطَوْطى إذا كان وزنه فَعَلْعَلا كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين؛ فتكون حروفه الأصول: القاف، والطاء، والواو؛ وكذلك اقْطَوْطَى؛ الواو وإحدى الطائين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف، والطاء، والواو التي انقلبت ألفاً"(35)

ورغم أن ما ذكره ابن عصفور محتمل، إلا أن ما ذهب إليه لإبطال رأي شارح الكتاب بعيد؛ لأنه يترتب عليه فساد مقياس مهم من مقاييس التفريق بين الأصول وتمييزها؛ ألا وهو الاشتقاق المعتمد عليه في كثير من المسائل الصرفية، ولا يُترك الأخذ به إلا بثبت، كالتوهم ونحوه، ولا حاجة إلى حمل اقْطَوْطَى على التوهم. ولعل الصواب ما قاله السّيرافيّ، والأدلة تعضّده وتقويه، فإن موضع الواو الوسطى في قَطَوْطَى وأخواتها؛ من المواضع التي تكثر فيها حروف الزيادة؛ كالألف، والياء، والواو، والنون؛ نحو: عُلابِط، وتُمَاضِر، وعَثوثَل، وسَمَيدَع، وهو: السَّيِّد، و فَدَوكَس، وهو: الأسد، وسَرَومَطَ، وهو: الطويل، بل إن النون لا تأتي زائدة باطّراد مستمرّ إلا في هذا الموضع؛ نحو :فَلَنْقَس، وهو: البخيل، وشَرَنْبَث، وهو: غليظ الكفّين.

ومما يدلّ على قوة مذهب السّيرافيّ كذلك، اعتيادهم الفصل بين العينين بالمعتلّ؛ كقولهم: عَثَوثَل، و خَفَيفَد، وهو: الخفيف من الظّلمان، وفصلوا بينهما كذلك بالنّون: كقولهم :عَقَنْقَل، وهو: الكثيب الهائل.

فإذا كثر ذلك؛ كان حمل قَطَوْطى وأخواتها على فَعَوْعَل هو الوجه الأقرب. ولو كان من طريق إلى حمل صَمَحْمَح ونحوه على هذا الباب لفعلوه، والذي يمنعهم أن الحرف الأوسط ليس من حروف الزيادة.

وإذا ما حُكم بزيادة الطاء في قطوْطى مع الألف؛ فوزنه: فعوْعل، وهو موجود في أبنيتهم، نحو: عثوثل، وإن حكم بزيادة الألف، فوزنه: فَعَوْلى، وهو غير موجود في أبنيتهم؛ فالطاء زائدة.

ولا يقال: الطاء ليس من حروف الزوائد, فكيف جعله من حروف الزوائد؟ لأنا نقول: ما جعله من حروف الزوائد؛ بل جعله زائدا للإلحاق، والحرف الزائد للإلحاق لا يجب أن يكون من حروف الزوائد.

وكذا المراد بزيادة لام اذلولى؛ فإن زيادتها للإلحاق، مع أنها من حروف الزوائد، وكـ " لام" اذلولى مع ألفها، فإن حكم بزيادة اللام فوزنه: افعوْعل، وهو موجود في أبنيتهم, وإن حكم بزيادة الألف فوزنه: افْعَوْلَى، وهو معدوم في أبنيتهم(36)

والأقيس عند المبرد جعله على فعلعل؛ لأن فعلعلا في الكلام أكثر من فعوعل، كقولك: صمحمح، و دمكمك. والقول إن قطوطى فعوعل أولى؛ لأن القطوطى هو البطيء في مشيته، ويقال له: قطا يقطو، إذا مشي مثل مشي القطاة و القَبْج وما أشبه ذلك.

قال المتنخل الهذلي(37):

ومَرْقَبةٍ نَمَيتُ إلي ذُراها تُزِلّ دَوارجَ الحَجَل القَواطي

والقَواطِي: اللّواتي يقاربن الخَطو، يقال: قطا يقطو إذا قارب المشيَ.

واقطوطا هو افعوعل لا غير؛ لأنه ليس في الكلام افعاعل، فلما كان افعوعل كان جعل قطوطا فعوعلا أولى؛ لأنه منه(38)

وعلّل شارح الكتاب مجيء قطوطى وأشباهها على فعوعل باستفاضة، فقال:" إنهم لما قالوا قطوان في معنى قطوطى، وكانت النون والألف زائدتين علم أن الأصل قطو، فإذا قيل: قطوطى فقد أعيدت عين الفعل، وهي الطاء واحتمل أن تكون الواو الأولى هي الأصل، واحتمل أن تكون الواو الأولى زائدة، والواو الأصلية قد صارت الألف النافي الطرف، فإذا جعلنا الواو في قطوطى هي الأصل صار وزنه فعلعى، وليس له نظير في الكلام، وإذا صيرناها زائدة وصيرنا الأصلية هي الأخيرة المنقلبة

ألفا صار وزنها على فعوعل، مثل: عثوثل؛ فهذا الوجه أولى؛ لأن له نظيرا في الكلام، وأما شجوجى فكذلك فعوعل، الواو الأولى زائدة والألف منقلبة من حرف أصلي؛ وذلك لأنا لو جعلنا الواو الأولى أصلية خرج عن أبنية كلامهم لأنها تصير فعلعى، ولو جعلنا الجيمين أصليتين وصيرناه من باب ردّ وإحدى الجيمين عين الفعل والأخرى لام الفعل لصار على وزن فعولى وليس ذلك في أبنية كلام العرب؛ فبهذا السبب جعلت الألف في قطوطى، وتحوجى، واذلولى أصلية. قال سيبويه عقيب ذلك: " كما جعلت المراجل تلي ما من نفس الحرف ".

كما قال العجاج:

مشِيَةٍ كمشِيَةِ المُمَرْجَل :

يعني: الميم في المراجل أصلية، وكان الحكم عليها في الظاهر أن تكون زائدة؛ لأنا قد شرطنا أن الميم والهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أنه يقضي عليها بالزيادة؛ إلا أن يقوم دليل يبين أنها أصلية..."(39)

واختُلف فِي ميم المُمَرْجَل، فقال السِّيرافِيُّ والجمهور: هي أصليّةٌ لثُبوتها فِي التصريف، وهُو معْيارُ الزيادة والأَصالة، وَذهب أَبُو العلاء المعرّيُّ وغيرُه إلى أنّها زائدةٌ كالميم في مُمَسْكَن، ولم يُعتبَر ثبوتُها فِي التصريف، وكلامُهم فِي شرح اللفْظة وأنّها ثيابٌ تُعملُ على نحو المراجل، أو نفْسُها، أو صُورُها، كما قَاله السِّيرافيُّ وغيرُه، صريحٌ في الزيادة(40).

وتقــول في قطوطى: قُطَيْطٍ، أو قُطَيْطِيٌّ بإبدال الياء من الواو المحذوفة، وعند المبرد فعلعل لا غير، وأصله قطوطو كَصَمَحْمَح، واحتج بأن فَعَلْعَل أكثر من فَعَوْعَل، فأحد المضعفين الطاء والواو الأولين أو الثانيين زائد كما في صَمَحْمَح وَبَرَهْرَهَة ، وحكى سيبويه مجيء اقْطَوطَى منه، وهو افعوعل كاغْدَوْدَنَ، وافْعَلْعَلَ لم يأت في كلامهم، ولو كان بناؤه فَعَلْعَلاً كما قال المبرد لكان القياس حذف الواو الأولى(41)

وطاء قَطَوْطًى زائدة؛ لأن فَعْوَعَلاً نظير عثوثل، وعرفت زيادة طاء قطوطًى بالاشتقاق؛ لأنه بمعنى الْقَطَوَانِ، أي: المتبختر في مشيه، وكذا اذْلَوْلَى افعوعل نظير اعشوشب، وفَعَوْلًى وافْعَوْلى غير موجودين(42)

قال النيساري(43):

طاء قطوطى مثل لَام اذلولى إذْ لَيست افعولى وَلَا فعولى

والألفُ في قَطوطى بدلٌ من الواو، وأصلُ الكلمة من القَطَوان، وقد كُرِّرت فيها العينُ واللَّام فأصلها من قَطَوطو، فقلبت الْواو الْأَخيرة أَلْفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وذكر العكبري في اللباب أبنية أخرى، وهي:

فَعَلَّى : الألف للتأنيثِ ، من قطوط، والواو لامه الأولى، والطاءُ المكرَّرةُ لامُها الثانية ، وهي مثل: حَبَرْكى.

فعوللى: مثل: فَدَوْكَس، وسَرَوْمَط، وعرومط، وحبوكر، وصنوبر، وعشوزن. فالواوُ زائدةٌ والألفُ مُبْدلةٌ من واوٍ.

فعولى: الألف للتأنيث، والأصل من قطط(44) وهذا مذهب ابن القطاع في أبنيته(45)

والألف في قَطَوطًى، وشَجَوجًى، وذَلَولًى أصل، أي: أنها غير زائدة؛ لأنها منقلبة عن أصل. وهو الواو التي قلبت ياء ثم ألفًا، وذلك أنَّ الألف لو جُعلت زائدة لم تخلُ الواو من أن تكون أصلًا أو زائدة. فلو جعلتها زائدة لكان وزنها فَعَولًى. وذلك بناء غير موجود، ووجد بخط أبي حيان عن ابن القوطية: فَعَولَى عَدولَى قرية بالبحرين، وناقة شَطَوطَى: عظيمة الشطِّ، أي: السنام. ولو جعلتَ الواو أصليَّة لم تخلُ من أن تجعل المُضعَّفين أصلين، أو أحدهما أصلًا والآخر زائدًا. فلو جعلتهما أصلين لم يجز؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى جعل الواو أصلًا في بنات الأربعة، وذلك لا يجوز إلَّا في باب ضَوضي وقَوقي، ولو جعلتَ أحدهما أصلًا والآخَر زائدًا لكان وزنها فَعَلعًى، وذلك بناء غير موجود في كلامهم. فثَبَتَ أنَّ الألف بدلٌ من أصل.

وإذا ثَبَتَ ذلك احتملت هذه الأسماء أن تكون الواو فيها زائدة من غير لفظ اللَّام، وأن تكون من لفظ اللَّام، فإن كانت من غير لفظ اللَّام كان وزن هذه الأسماء فَعَوعَلًا، نحو: عَثَوثَلٍ، وغَدَودَنٍ، وإن كانت من لفظ اللَّام كان وزنها فَعَلْعَلًا، نحو: صَمَحْمَحٍ، ودَمَكْمَكٍ، وحملها على أن تكون من باب صَمَحْمَحٍ أولى؛ لأنه أوسع من باب عَثَوثَلٍ، وهو الظاهر من كلام سيبويه، أي: أنها تحتمل ضربين من الوزن- فعوعل، فعلعل-، وباب صمحمح أولى بها(46)

وأمَّا من زعم أنَّ قَطَوطى وذلَولًى لا يكون وزنهما إلَّا فَعَوعل، كالسيرافي، وأبي علي الشلوبين، وغيرهما واستُدلَّ على ذلك بأنَّ اقطَوطَى واذلَولَى وزنُهما افعَوعَلَ، وزعم أنَّ سيبويه لو حفظ اقطَوطَى لم يُجِزْ في قَطَوطًى إلَّا أن يكون فَعَوعَلًا، فلا يُلتفَتُ إليه، إذ ليس قَطَوطًى باسم جارٍ على اقطَوطَى، فيلزمَ أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللَّام، كما هي في اقطَوطَى.

قال الرضي: " قال سيبويه: جاء منه اقطوطى إذا أبطأ في مشيه"(47)

ونسبة هذا الكلام إلى سيبويه فيها نظر، فلم نقف عليه في كتابه(48)

ونقل أبو حيان أن سيبويه أجاز أن يكون قطوطى فعلعلًا وفعوعلًا. وأمَّا اقطوطى فهو افعوعل، وليس في كلام العرب افعلعل، فالمادة واحدة، والمعنى واحد، والحكم مختلف(49) ؛ بل ولا يلزم من كونهم قد اشتقُّوا اقطَوطَى من لفظ قَطَوطَّى، أكثرُ من أن تكون أصولهما واحدةً، وذلك موجود فيهما؛ لأنَّ قَطَوطَّى إذا كان وزنُه فَعَلعَلًا كانت إحدى العينين وإحدى اللَّامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف، والطاء، والواو. وكذلك اقطوطَى الواو وإحدى الطائين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف، والطاء، والواو التي انقلبت ألفًا، والدليل على أنَّ حروفه الأصول ما ذكرنا، قولهم: قَطَوانٌ، في معناه.

وإن كان مع الألف ثلاثةُ أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا قُضي على الألف أنها زائدة، إلَّا في مضاعف بنات الأربعة فإنَّ الألف يُقضى عليها بالأصالة؛ لأنَّ الألف لا تكون أصلًا في بنات الأربعة، إلَّا منقلبة عن ياء أو واو، والياء والواو لا يكونان أصلين في بنات الخمسة إلَّا فيما شَذَّ ، ولا في بنات الأربعة إلَّا في المضاعف، نحو: قَوقَى وضَوضَى.

والدليل على أنَّ الألف أصيل ليس بزائد في ضَوضَى وقَوقَى، أنَّ جَعل الألف زائدة يؤدِّي إلى الدخول في باب: سَلِسَ وقَلِقَ، وذلك قليل(50)

أمّا الشاطبي(51) فعدّد مثيلات قطوطى ولخّص القول فيها، وأن الألف الأخيرة تحتمل أن تكون زائدة على أن يكون المضاعفان معا أصليين، ويكون وزن الكلمة فعولى إذا ادعي في الواو الزيادة، أو فعلّى إذا ادعي فيها الأصالة، وأن تكون أصلية على أن تكون الواو والطاء الثانية زائدتين بالتضعيف، ويكون وزنها فعلعلا، أو تكون الواو زائدة من سألتمونيها وإحدى الطاءين زائدة بالتضعيف، ويكون وزن الكلمة فعوعلا، أو أصلية ويكون وزنها فعوللا ، أو تكون أصولا كلها كسفرجل وجنعدل، إلاّ أنه لا يُجوُّز أن تكون أصولا كلها، وعلّل ذلك بأكثر من علة:

1ـ أن ذلك لا يكون؛ لأن الواو والياء لا تكونان أصلا في بنات الأربعة دون تضعيف

2ـ أن الألف لا يحكم عليها بالأصالة مع تحقق أصالة أكثر من حرفين.

3ـ أن المضاعفين لا يحكم عليهما بالأصالة إذا توفر الشرطان، وهما: توفر أقل الأصول، وعدم الفصل بين المضاعفين بأصل.

ونفى أن تكون على فعلّى على زيادة الألف، مثل: الحبركى، والقبعثى، والصلخدى، والجلعبى؛ لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة دون التضعيف،

ويمتنع أيضا أن تكون فعوللا، كسرومط، وفدوكس، فلم يبق إلا أن تكون الكلمة فعولى، مثل: عدولى، وقهوباة، على تقدير زيادة الألف، أو على فعوعل، نحو: عثوثل، أو على فعلعل، نحو: دمكمك، وذلك على تقدير أصالة الألف، فكل واحد من هذه الأبنية يجتذب هذا النوع فيحتمل أن تكون زائدة بالتضعيف، فلا تكون الألف إلا أصلية؛ لأنها منقلبة عن ضعف الواو، أو من سألتمونيها وأحد المضاعفين زائد، ولا تكون الألف زائدة إلا على احتمال ألا يكون ثم زائد غير الواو. وقد ذكر الناس الأدلة في هذه الكلمات وجعلوا منها ما هو على فعولى، وما هو على فعوعل، وما هو على فعلعل .

وأما شارح الشافية اليزدي فقد أبطل جميع الأوزان التي تحتملها قطوطى- غير فعوعل- بأدلة عدة ذكرها في شرحه على الشافية(52)

الخاتمـــة:

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ما يلي: -

1ـ أهمية تعلم علم الصرف، فهو علم يحتاج إليه؛ فهو ميزان العربية، وبه تعرف الأصول من الزوائد، ولا يتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.

2ـ لتداخل الأصول أثر في اتحاد المعنى واختلاف الوزن، ومن أسبابه تقارب الأصلين والمعنى واحد.

3ـ قد يؤدي تداخل أصول الكلمات إلى وضع كثيرٍ منها في غير مواضعها في المعجم.

4ـ الحكم على الكلمة أحيانا بأنها من أصل ليست منه قد يترتّب عليه أحكام تصريفية مختلفة.

5ـ اضطراب معاجم اللغة في بعض الصّيغ، يترتب عليه اضطراب في وزنها أحيانا.

6ـ التداخل في أوزان بعض الكلمات، لا يقتضي بالضرورة أن يؤدّي إلى تداخل أصولها؛ فقد تحتمل الكلمة غير وزنٍ مع بقائها على أصلٍ واحدٍ؛ كتداخل فَعَوْعَل وفَعَلْعَل، وغيرهما.

7ـ قد يكون للعالم أكثر من رأي في مسألة ما، وقد يضطرب الناس في فهم كلامه.

8ـ قد يبطل وجود وزن ما؛ لانتفائه في الكلام، ويثبت لآخر لوجوده وكثرته فيه.

9ـ مما يلزم من بطلان وزن كلمة ما، مخالفة النظير بلا ثبت.

الهوامـــــــش:

1. ينظر الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور(ت:669هـ)، تح: بدون، مكتبة لبنان، ط1، ت.ط:1996م. 1/31- 33.
2. ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (ت: 790هـ) تح: عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط1، ت.ط: 1428هـ-2007م. 360/8.
3. الكتاب، سيبويه (ت: 180هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت. ط. بلا، ت.ط: بلا. 311/4.
4. المصدر السابق نفسه 429/3.
5. المصدر السابق نفسه 275/4.
6. المصدر السابق نفسه 394/4.
7. ينظر التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (ت: 745هـ) ، تح. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية. 30/2.
8. ينظر لسان العرب، ابن منظور (ت: 711هـ) دار صادر. بيروت، ط3، ت.ط: 1414 هـ. 289/14، 424- 190/15.
9. المصدر السابق نفسه 202/1.
10. ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ) تح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، ت.ط: 1418هـ-1998م. 202/1.
11. ينظر المصدر السابق نفسه 202/1.
12. ينظر القاموس المحيط، الفيروز آبادي (ت: 817هـ) تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت. لبنان، ط8، ت.ط: 1426هـ -2005 م. 683/1، 1279،1285.
13. ينظر المزهر، السيوطي(ت:911هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية. بيروت، ط1، ت.ط: 1418هـ-1998م. 7/2.
14. ينظر الكتاب 311/4.
15. ينظر لسان العرب 190/15، ارتشاف الضرب 202/1 .
16. ينظر شرح الشافية، الرضي الأسترآباذي(ت:686هـ)، ومع شرح شواهده للبغدادي (ت:1093هـ) تح:محمد نور الحسن وآخرين، ط.بلا، ت.ط: 1395هـ-1975م. 253/1، 393/2
17. ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري (ت: 476هـ) دراسة وتح. رشيد بلحبيب، ط: بلا، ت.ط: 1420هـ-1999م. 308/3.
18. ينظر ارتشاف الضرب 202/1 .
19. ينظر الأصول في النحو، ابن السراج (ت: 316هـ) تح: عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، ط4، ت.ط: 1420هـ-1999م. 234/3 .
20. ينظر تاج العروس، الزَّبيدي (ت: 1205هـ) تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط. بلا، ت.ط: بلا. 319/39.
21. ينظر المخصص، ابن سيده (ت: 458هـ) تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط1، ت.ط: 1417هـ 1996م. 419/4.
22. ينظر سفر السعادة ، السخاوي (ت: 643 هـ)، تح: محمد الدالي، تقديم: شاكر الفحام، دار صادر،

ط.2، 1415 هـ - 1995 م. 422/1.
23. ينظر شرح الشافية لليزدي ، رسالة دكتوراه، إعداد: حسن أحمد العثمان، إشراف: أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1416هـ-1996م. ص374.
24. ينظر الكتاب 394/4 .
25. ينظر شرح الرضي على الشافية 253/1 .
26. ينظر الممتع 189/1،188.
27. ينظر ارتشاف الضرب 202/1 .
28. ينظر لسان العرب 289/14، 424- 190/15.
29. ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الفارسي (ت: 377هـ) تح وتعليق: عوض بن حمد القوزي،مطبعةالأمانة.القاهرة،ط1،ت.ط:1410هـ-1990م.103/5، ارتشاف الضرب 202/1.
30. ينظر الأصول في النحو 234/3.
31. ينظر المصدر السابق نفسه 234/3.
32. ينظر الكتاب 394/4.
33. ينظر الممتع 188/1، 189
34. ينظر شرح الكتاب ، السيرافي (ت: 368هـ) تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، ت.ط: 1429هـ-2008م. 204/5، 205، لسان العرب 190/15.
35. الممتع 188/1 .
36. ينظر شرح الشافية للرضي 642/2.
37. ينظر ديوان الهذليين ، أبو سعيد السكري(ت:275هـ) تح: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، دار العروبة. القاهرة، مطبعة المدني، ط. بلا، ت.ط: بلا. 28/2
38. ينظر شرح كتاب سيبويه 177/4.
39. شرح كتاب سيبويه 204/5، 205.
40. ينظر تاج العروس 403/30.
41. ينظر شرح الشافية للرضي 253/1.
42. ينظر المصدر السابق نفسه 393/2.
43. الشافية في علم التصريف ، ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري – ت: في القرن 12 ، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكية – مكة، ط.1، 1415هـ 1995م. 59/2
44. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ) تح. عبد الإله النبهان، دار الفكر. دمشق. ط1، ت.ط: 1416هـ 1995م. 248/2.
45. ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، ابن القطّاع (ت:515هـ) تح ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتاب المصرية بالقاهرة، ط.بلا، ت.ط: 1999م. ص125 .
46. ينظر الممتع 188/1.
47. شرح الشافية 253/1.
48. ينظر الكتاب 242/2،241 ، 329 ، 345.
49. ينظر الممتع 189/1.
50. ينظر المصدر السابق نفسه 189/1، 190
51. ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 362/8، 459
52. ينظر: ص374-37